A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/353
12 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة إلى فرادى البلدان والمناطق

الحالة في رواندا: تقديم المساعدة الدولية من أجل حل مشاكل اللاجئين، وإعادة إقرار السلام التام، والتعمير، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في رواندا

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٣	٢
ثانيا -	التطورات الهامة الحاصلة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى آب/أغسطس ١٩٩٦	٤-٢٧	٢
	ألف - إعادة اللاجئين إلى وطنهم	٤-١١	٢
	باء - العدالة	١٢-٢١	٤
	جيم - الإصلاح والتعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية	٢٢-٢٧	٦
ثالثا -	الاستجابات الإنمائية الإنسانية المقدمة من المجتمع الدولي	٢٨-٧٩	٨
	ألف - المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى	٢٨-٢٩	٨
	باء - المساعدة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٣٠-٦٩	٨
	جيم - المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى	٧٠-٧٧	١٨
	دال - المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية	٧٨-٧٩	١٩
رابعا -	ملاحظات ختامية	٨٠-٨٦	٢٠
المرفق -	المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى		٢٢

* A/51/150.

101096 031096 96-23931

أولا - مقدمـــة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ لام المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل حل مشكلة اللاجئين، وإعادة إقرار السلام التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في رواندا. وفي هذا القرار، شجعت الجمعية العامة حكومة رواندا على مواصلة جهودها في سبيل تهيئة الظروف التي تؤدي إلى عودة اللاجئين واستعادة المشردين لممتلكاتهم في كنف السلام والأمن والكرامة. ورحبت الجمعية العامة بزيادة الالتزامات والتبرعات المعلنة من أجل برنامج الحكومة للمصالحة الوطنية، والإصلاح والإنعاش على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، ودعت المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم عملية الإصلاح في رواندا.

٢ - ورحبت الجمعية العامة كذلك بالتزام حكومة رواندا باتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان سلامة وأمن كافة موظفي المساعدة الإنسانية، بمن فيهم موظفو المنظمات غير الحكومية العاملة في رواندا وحثت جميع الدول، ومؤسسات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية على توفير كل ما يمكن من مساعدة مالية وتقنية ومادية لرواندا.

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى جميع الدول أن تتصرف وفقا للتوصيات المعتمدة في مؤتمر قمة نيروبي الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والمؤتمر الإقليمي المعني بمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في بوجمبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥، والتوصيات الواردة في إعلان القاهرة الذي اعتمده مؤتمر القمة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ثانيا - التطورات الهامة الحاصلة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى آب/أغسطس ١٩٩٦

ألف - إعادة اللاجئين إلى وطنهم

٤ - لا تزال إعادة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم بسلام تعتبر عنصرا أساسيا لتحقيق الاستقرار في رواندا وفي المنطقة بصفة عامة. وفي عدة اجتماعات دولية عقدت بين منتصف عام ١٩٩٥ ومنتصف عام ١٩٩٦، أعيد تأكيد المفاهيم التي جرى التسليم بها في إعلان نيروبي الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وفي خطة عمل مؤتمر بوجمبورا المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٥ والتي أدرجت في الاتفاقات الثلاثية بين رواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدان المجاورة. وأعرب المشاركون في اللجان الثلاثية، وفي اجتماع أديس أبابا من أجل متابعة مؤتمر بوجمبورا المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٦، ومؤتمر القمة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في تونس في آذار/مارس ١٩٩٦، واجتماع اللجنة التوجيهية

المعقود في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٦، عن إحباطهم لانعدام عودة اللاجئين الروانديين على نطاق واسع، وأوصو باتخاذ مزيد من الإجراءات لزيادة معدل العودة.

٥ - وعقد اجتماع متابعة بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ في أديس أبابا بغية استعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر بوجمبورا المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٥. وقد ضم هذا الاجتماع، الذي كانت رئاسته مشتركة بين مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والسيد سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ممثلين عن ٢٩ من الحكومات الأوروبية والأفريقية لمناقشة الأزمة في كل من رواندا وبوروندي. ودعا المشاركون إلى زيادة التنسيق بين المبادرات الجارية بغية معالجة المشاكل في بوروندي وجددوا نداءاتهم إلى رواندا لتكثف تدابير بناء الثقة من خلال الاتصالات مع اللاجئين على جميع المستويات، ولا سيما من خلال قيام السلطات الرواندية بزيارات إلى زائير. وأشارت لجنة توجيهية مكونة من عشرة أعضاء كلفها اجتماع أديس أبابا برصد تنفيذ خطة عمل بوجمبورا، في اجتماعها الأول المعقود في أيار/مايو ١٩٩٦، إلى العدد المتزايد للمبادرات الدولية من أجل معالجة المسألة، وشددت على ضرورة زيادة الزيارات إلى اللاجئين واعتماد التشريع المقترح بشأن الإبادة الجماعية في رواندا.

٦ - وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٧٩١ ٩٩ عائدا إلى رواندا بين ١ كانون الثاني/يناير و٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦. ويشمل هذا الرقم ٤١٤ ٢٠ لاجئا قديما (منذ عام ١٩٥٩ والأعوام اللاحقة) و٣٧٧ ٧٩ لاجئا جديدا (عام ١٩٩٤). وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، طرد قرابة ٠٠٠ ١٥ لاجئ بالقوة من بوروندي.

٧ - وشهد شهر آب/أغسطس أعلى أرقام للعودة الشهرية منذ الهجرة الجماعية التي تمت في عام ١٩٩٤، إذ عاد ما يزيد عن ٠٠٠ ٥١ لاجئ من بوروندي. وانخفضت أرقام العودة من ٤٢٨ ٢٣ في شباط/فبراير إلى ٨٨٦ ٤ في آذار/مارس وبقيت مطردة على امتداد شهر حزيران/يونيه، بمتوسط قدره ٠٠٠ ٤ عائد في الشهر. ويعزى ارتفاع الأرقام في آب/أغسطس، جزئيا، إلى الوضع الأمني السائد في بوروندي، والإقناع القوي من جانب السلطات الحكومية المحلية، وإلى انخفاض نسبي في معدل اعتقال اللاجئين الذين عادوا إلى رواندا في تموز/يوليه ١٩٩٦، وضرورة العودة قبل بداية الموسم الزراعي. غير أن أرقام العودة بالنسبة إلى الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ١٩٩٦ كانت عموما دون أرقام نفس الفترة من عام ١٩٩٥ بقرابة ٢٠ في المائة.

٨ - ويعتقد المسؤولون الحكوميون في رواندا أن ركود إعادة اللاجئين يمكن عزوه إلى قيام القادة الحكوميين السابقين بتصعيد أساليب الدعاية والتخويف في مخيمات اللاجئين. وبالرغم من أن بعض الشائعات التي تروج في المخيمات بشأن الظروف في رواندا قد تكون مبالغا فيها ولا ترمي إلا إلى تخويف اللاجئين، فإن مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية يساورها القلق لأن النظام القضائي لرواندا أبعد ما يكون عن الوفاء بالغرض. كما يساور المنظمات والوكالات القلق إزاء الاعتقال التعسفي لبعض الأشخاص وعدم اتباع الإجراءات القانونية معهم. وزيادة عن ذلك، لا يزال التقدم في محاكمة المتهمين

بالإبادة الجماعية بطيئا. لكن إصدار الجمعية الوطنية لقانون المحاكمة في جريمة الإبادة الجماعية في آب/أغسطس ١٩٩٦ يمثل تطورا إيجابيا جدا.

٩ - وتمشيا مع ما خلص إليه اجتماع اللجنة الثلاثية المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بين زائير ورواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتخذت في شباط/فبراير ١٩٩٦ إجراءات محددة ترمي إلى زيادة عدد حالات العودة الطوعية. وكانت إحدى الوسائل الفعالة لتشجيع العودة تنظيم زيارات عبر الحدود للاجئين والعائدين والسلطات الحكومية. وفي أعقاب زيارة أداها رئيس وزراء رواندا إلى المخيمات في جمهورية تنزانيا المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٦، تضاعفت الأرقام المتعلقة بالعودة من ذلك البلد من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير. وأسهمت حملة للفيديو اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأتاحت للاجئين صورا وثائقية عن مجتمعاتهم المحلية الأصلية في تبديد المخاوف وزيادة معدلات العودة.

١٠ - ولا تزال قدرة الاستيعاب التي أنشئت من أجل العودة الواسعة النطاق إلى رواندا قائمة. وتجري المحافظة على الهياكل الأساسية التي أنشئت في جميع أنحاء البلد لاستقبال وتسجيل الأعداد الغفيرة من اللاجئين، وتوزيع مجموعات أدوات للاستعمال المنزلي، ونقل العائدين إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

١١ - وأثناء الفترة التي يشملها التقرير، حدت المنازعات العنيفة في البلدان المجاورة لرواندا بالسكان إلى اللجوء إلى رواندا. وبين منتصف آذار/مارس ١٩٩٦ وتموز/يوليه ١٩٩٦، تدفق إلى محافظة جيسينيي في شمال غرب رواندا ما يزيد عن ٠٠٠ ١٥ من الزائيريين الفارين من الأعمال القتالية في منطقة ماسيسي وروتشورو في زائير. ووطّنت حكومة رواندا هؤلاء الزائيريين المنتمين إلى أصل بان رواندي في موقع متاخم لحدود زائير. وفي أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدم إلى محافظة سيانغوغو في جنوب غرب رواندا ما يزيد عن ٠٠٠ ٤ شخص أغلبهم لاجئون من الهوتو من بوروندي، فرارا من تصعيد العنف في منطقة سيبيتوكي في شمال غرب بوروندي. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في رواندا منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قرابة ٥٠٠ ٢ من اللاجئين البوروندييين. وعاد طوعيا إلى بوروندي ما يزيد عن ٩٠٠ شخص من مجموعات اللاجئين البوروندييين هذه.

باء - العدالـــــة

١٢ - أحرز تقدم صوب إنشاء نظام قضائي عامل في رواندا. وحاولت برامج التوظيف والتدريب المكثفة تدارك النقص الفادح في الموظفين المدربين على كل مستوى. وساعد المجتمع الدولي أيضا في الاستجابة إلى الاحتياجات المادية للنظام القضائي المدمر، ووفر المساعدة التقنية لوزارة العدل وسلطات الادعاء. وسنت الجمعية الوطنية التشريعات اللازمة لإنشاء مجلس أعلى للقضاء ينظم عمل المحكمة العليا وينشئ نقابة للمحامين في رواندا. غير أن عدد المحاكم التي كانت تعمل في منتصف عام ١٩٩٦ كان قليلا جدا.

١٣ - وفي آب/أغسطس، سنت الجمعية الوطنية تشريعا لتنظيم المحاكمات في جريمة الإبادة الجماعية. ويصنف القانون الجرائم إلى أربع فئات، وينص على تخفيف العقوبات بالنسبة إلى جميع المتهمين باستثناء مخططي ومنظمي الإبادة الجماعية إذا اعترفوا بجرمهم. وستنظر في قضايا الإبادة الجماعية دوائر متخصصة تابعة لمحاكم الدرجة الأولى.

١٤ - واستمر مجموع المحتجزين في التزايد، وبلغ في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٦ أكثر من ٥١٠ ٧٨ أشخاص، منهم ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٥ شخص محتفظ بهم في مراكز الاحتجاز المحلية، حيث تزايد الاكتظاظ وتدهورت الظروف بصورة حادة في النصف الأول من عام ١٩٩٦. وتزايدت حالات المرض والوفاة في مراكز الاحتجاز المحلية، وبعضها ناتج عن الاختناق بسبب الاكتظاظ المفرط. وعادة ما تكون هذه المراكز صغيرة للغاية ولم تكن قط مجعولة أو مجهزة لاستيعاب هذا العدد الكبير من المحتجزين لفترات طويلة.

١٥ - وما زالت السجون المركزية في رواندا مكتظة للغاية. وتم توسيع طاقة استيعاب السجون وتحسنت الظروف منذ عام ١٩٩٥ عندما حدت الظروف في السجون بالمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة للبرنامج الحكومي من أجل فتح مراكز احتجاز إضافية، وتوسيع وإصلاح السجون الموجودة. وتتوقع الحكومة أن تؤدي هذه المشاريع، التي لا يزال البعض منها قيد الإنجاز، إلى زيادة طاقة استيعاب السجون بـ ٠٠٠ ٢٥ لتصل إلى قرابة ٠٠٠ ٤٠ شخص. ومع ذلك ففي نهاية تموز/يوليه ١٩٩٦، عندما قدرت طاقة استيعاب السجون المركزية بقرابة ٧٠٠ ٢٨ شخص، كان يحتفظ فيها بما يزيد عن ٠٠٠ ٥٢ محتجز. غير أن الظروف الصحية تحسنت وحدث انخفاض كبير في معدل الوفيات في السجون المركزية الذي كان مرتفعا في عام ١٩٩٥. وبالرغم من ذلك لا تزال الظروف داخل السجون تبعث على القلق.

١٦ - وأغلب السجناء اعتقلهم الجيش أو الموظفون الإداريون المحليون. وبالرغم من إحراز تقدم في الوقت الحاضر في تدريب ونشر مفتشي الشرطة القضائية، ورجال الدرك وشرطة الكميونات، لا يزال كثير من الاعتقالات يحدث خارج إطار الإجراءات القانونية. وفي أيار/مايو ١٩٩٦ سنَّت الجمعية الوطنية قانونا يضفي، بأثر رجعي، الصفة القانونية على جميع حالات الاعتقال والاحتجاز التي تمت منذ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ويمدد الآجال الزمنية، ويلغي حق استئناف قرارات الاحتجاز حتى تموز/يوليه ١٩٩٩.

١٧ - ولم يحرز تقدم يذكر في فرز المحتجزين بتهم الاشتراك في الإبادة الجماعية. وأدى نشر الموظفين القضائيين إلى إحراز شيء من التقدم في إعداد ملفات القضايا، ولكن قرارات الإفراج كانت قليلة جدا. ولم تستعرض لجان الفرز إلا عددا قليلا جدا من القضايا، بالرغم من قرارات وزارة العدل بتعزيز هذه اللجان وإنشاء لجان للفرز في كل كوميون.

١٨ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ أعلنت الحكومة الرواندية قرارها بالإفراج عن قرابة ٤٠٠ طفل محتجزين في السجون ومراكز الحبس، كان أغلبهم متهمين بالإبادة الجماعية. وكان جميعهم، وقت حدوث جرائمهم المزعومة، دون سن ١٥ عاما وهي سن المسؤولية الجنائية في رواندا. ويجري تحويل القصر المفرج عنهم

إلى مركز التأهيل في جيتيغا الذي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية. ويشكل هذا التحويل خطوة هامة في تعزيز النظام القضائي في البلد وتنفيذ رواندا لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية.

١٩ - وواصل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إجراء تحقيقاته. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ صدرت أول عريضة اتهام. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عقدت المحكمة جلستها العامة الثانية في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة وفي شباط/فبراير أُعلن عن عريضتي اتهام إضافيتين. وصدرت أوامر بالقبض واتخذت ترتيبات مؤقتة بشأن المحتجزين في انتظار المحاكمة ريثما تُبنى مرافق دائمة في أروشا.

٢٠ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، عيَّن مجلس الأمن القاضية لويز أربور (كندا) مدعيا عاما للمحكمة خلفا للقاضي ريتشارد غولدستون (جنوب أفريقيا) الذي ستسري استقالته اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٢١ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، توصلت المحكمة وحكومة رواندا إلى اتفاق بشأن استئجار فندق أماهورو في كيغالي الذي كانت تشغله فيما قبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وتم التوصل إلى اتفاق أيضا بشأن حماية موظفي المحكمة وأماكن عملها وأفرقة التحقيق التابعة لها، وسيكون أمن المحكمة وحمايتها مسؤولية حكومة رواندا بالدرجة الأولى.

جيم - الإصلاح والتعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

٢٢ - قدمت حكومة رواندا خطتها الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ إلى الجهات المانحة من بلدان ومنظمات متعددة الأطراف في مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٦، حيث أعلن عن تبرعات تفوق ٦١٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وإلى جانب نتيجة مؤتمر المائدة المستديرة السابق المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، يصل مجموع التبرعات المعلنة في الوقت الحاضر إلى مبلغ يفوق بليونين من دولارات الولايات المتحدة، دفعت منه الجهات المانحة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ قرابة ٦٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وسيدفع جزء كبير من الموارد المعلن عن التبرع بها لرواندا لغرض المشاريع الإنمائية التي ستنفذ على امتداد فترة تصل إلى خمس سنوات. وحسب توزيع الأموال المتبرع بها، قد تظل رواندا، في الأجل القصير، بحاجة إلى موارد إضافية لتغطية أوجه العجز المتوقعة في ميزان المدفوعات.

٢٣ - وفي فترة سابقة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قدمت حكومة رواندا خطة عملها المعجَّلة من أجل إعادة اللاجئين والمشردين سابقا إلى الوطن وإعادة توطينهم وإدماجهم وذلك في المشاورة المواضيعية المعنية بالإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين والإدماج الاجتماعي، المعقودة في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٢٤ - وداخل رواندا، لا يزال السكن مشكلة بالنسبة إلى العائدين، ولا سيما المهاجرين القدامى، بالرغم من الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بغية توفير مواد المأوى. وقد أدى ارتفاع درجة تدمير المساكن أثناء أحداث عام ١٩٩٤ إلى نقص فادح في المساكن. واضطر آلاف اللاجئين القدامى المقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ عادوا إلى رواندا منذ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى شغل المنازل والحقول التي تخلى عنها الروانديون الفارون في عام ١٩٩٤. وعندما يعود هؤلاء من مخيمات اللاجئين، كثيرا ما يواجهون صعوبات في استرداد ممتلكاتهم. وقد ثنى هذا النزاع كثيرا من اللاجئين عن العودة إلى رواندا. وتحاول السلطات المحلية، بمساعدة وكالات الأمم المتحدة، كفالة استعادة العائدين من اللاجئين الجدد لمساكنهم، وذلك عن طريق توفير المأوى والأرض للعائدين من قدامى اللاجئين الذين لا مأوى لهم. ومع ذلك لا تزال مشاكل خطيرة قائمة، ولا سيما في المناطق الحضرية. وأتمت حكومة رواندا تحديد ٩٧ من مواقع إعادة التوطين المناسبة، ويجري حاليا العمل في مجالات المأوى والمرافق الطبية والتعليمية ومرافق المياه في عشرة من هذه المواقع.

٢٥ - وخلصت بعثة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)/برنامج الأغذية العالمي أوفِدت في حزيران/يونيه ١٩٩٦ لتقييم الموسم الثاني لمحاصيل الأغذية في عام ١٩٩٦ إلى أن الإنتاج الزراعي استمر في التحسن ولكنه لا يزال دون مستويات ما قبل الحرب بكثير. ولا يزال قرابة ٠٠٠ ٦٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة الغذائية. ويشمل هذا العدد العائدين، والمجموعات الضعيفة، والمشاركين في خطط الأغذية مقابل العمل. وتقدر الفاو/برنامج الأغذية العالمي أن الإنتاج الزراعي قد زاد بنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٩٦ بالمقارنة مع عام ١٩٩٥ نتيجة لزيادة مساحة الأرض التي يزرعها اللاجئون العائدون وتحسن الأمن في البلد، والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي في شكل بذور وأدوات زراعية. ومع ذلك يظل الإنتاج الزراعي دون مستويات ما قبل الحرب في عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٣ في المائة.

٢٦ - وزاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع عام ١٩٩٤، فبلغ ٦٠ في المائة من المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٠. وفي نهاية عام ١٩٩٥، يُقدر أن الإيرادات السنوية للميزانية بلغت ما مجموعه ٢٣,١ بليون فرنك رواندي (٨٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة)، متجاوزة الهدف الذي كان من المتوقع، في حزيران/يونيه ١٩٩٥، تحقيقه بمساعدة صندوق النقد الدولي وهو ١٩,٤ بليون فرنك رواندي (٦٦,٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة). وفي عام ١٩٩٦، يُنتظر أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة ٧٠ في المائة من المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. ومثلما هو الشأن في الماضي، تحقق أكبر عنصرين من عناصر إيرادات عام ١٩٩٥ من الضرائب المفروضة على السلع والخدمات والضرائب المفروضة على التجارة الدولية، وذلك بنسبة ٤٣ في المائة و٣٩ في المائة على التوالي. أما من ناحية الإنفاق، فقد شكل الإنفاق العسكري ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل عال نسبيا حسب المعايير الدولية. وتكبدت الحكومة عجزا عاماً في الميزانية (أساس الالتزام) قدره ١٧,٢ بليون فرنك رواندي، بالمقارنة مع التقديرات الأولية وهي ٢١,٨ بليون فرنك رواندي. وقد تحقق هذا الانخفاض في العجز من خلال زيادة تحصيل الإيرادات وانخفاض الإنفاق عما كان متوقعا.

٢٧ - وتعتزم حكومة رواندا مواصلة تحرير الاقتصاد، وإنشاء إطار تنظيمي مناسب للقطاع الخاص، والانسحاب من القطاع الإنتاجي. وستدعو الحاجة إلى تقديم دعم أكبر للقطاع الخاص ليستعيد، بحلول عام ١٩٩٨، مستوى الإنتاج الصناعي الذي كان سائدا قبل الحرب.

ثالثا - الاستجابات الإنمائية الإنسانية المقدمة من المجتمع الدولي

ألف - المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى

٢٨ - في عام ١٩٩٥، حدد النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل الأشخاص المتضررين بالأزمة في رواندا احتياجات لرواندا والمنطقة الفرعية مجموعها ٦٦٨ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وعندما انتهت فترة النداء، في شباط/فبراير ١٩٩٦، كان قد تم تلقي ما مجموعه ٥٣٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة من المجتمع الدولي في شكل مساهمات وتبرعات لبرامج المساعدة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون.

٢٩ - وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥، دعا الأمين العام الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى إلى تقديم معلومات عن المساعدة المقدمة إلى رواندا في إطار قرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ لام المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويتضمن المرفق الأول لهذه الوثيقة الردود الواردة.

باء - المساعدة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة

٣٠ - أغلق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ مكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا، الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في أعقاب الإبادة الجماعية. وكانت ولاية المكتب تتمثل في تنسيق المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ المقدمة إلى السكان داخل رواندا، ووضع استراتيجيات لإعادة إدماج قرابة ٠٠٠ ٧٥٠ من المشردين داخليا. ومن خلال إنشاء مركز العمليات المتكاملة داخل وزارة الإصلاح والإدماج الاجتماعي، مكّن مكتب الطوارئ حكومة رواندا من الإدارة الفعالة لإعادة إدماج المشردين داخليا. وفي نهاية عام ١٩٩٥، أغلقت جميع مخيمات المشردين وعاد معظم الناس إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اضطلع المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسؤوليات منسق الشؤون الإنسانية. ونُقل ما تبقى من موظفي مكتب الطوارئ في رواندا ومركباته ومعدات الاتصال التابعة له إلى مكتب منسق الشؤون الإنسانية وكذلك إلى وزارة الإصلاح والإدماج الاجتماعي.

٣١ - ويقدم مكتب منسق الشؤون الإنسانية، الذي تدعمه إدارة الشؤون الإنسانية، المساعدة الفنية في التخطيط لحالات الطوارئ الإنسانية، والتنسيق وتقديم التقارير. ويرصد المكتب أيضا الحالة الإنسانية العامة

في رواندا وينبه المجتمع الدولي إلى المشاكل والنقائص فيما يتصل بالمساعدة الإنسانية ويحدد الثغرات التي يلزم فيها تقديم المزيد من المساعدة.

٣٢ - وقد اقتضت ضرورة تقديم التقارير ونشر المعلومات في الوقت المناسب عن الحالة في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية لشبكة إقليمية متكاملة للمعلومات مقرها في نيروبي لتشجيع تبادل المعلومات والتأهب للكوارث وإجراء تحليل إقليمي للتطورات المتصلة بالشؤون الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى ككل. وبصورة خاصة، تتيح الصلات بين الشبكة ومكاتب منسقي الشؤون الإنسانية في المنطقة إطار تنسيق شاملا للبرامج التي تركز على المنطقة ككل.

إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة

٣٣ - انتهت ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في ٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد يسرت البعثة خلال الفترة الأخيرة من ولايتها عودة اللاجئين إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية واستقرارهم بسلام، وقدمت الدعم بغية توفير الخدمات الإنسانية لشعب رواندا. وأسهمت وحدات البعثة أيضا في أمن موظفي المحكمة الدولية والعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، تم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة بشأن شروط إنشاء مكتب الأمم المتحدة في رواندا، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٠٥٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وسيرأس المكتب الممثل الخاص للأمين العام. وترد المعلومات المتعلقة بهذه المسألة بشكل أكثر استفاضة في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/1996/286).

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٣٤ - واصل مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عمليته الميدانية لحقوق الإنسان، بالرغم من أن تمويلها ليس أمرا مؤكدا نظرا لاعتماده على التبرعات. ويتبع العملية ١١ فريقا ميدانيا تغطي جميع المحافظات الاثنتي عشرة ومكتب فرعي في محافظة سيانغوغو حيث الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان أشد اضطرابا.

٣٥ - وقد واصلت العملية الميدانية لحقوق الإنسان القيام بزيارات منتظمة إلى المجتمعات المحلية ورصد حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وظلت تقيم علاقات وثيقة مع السلطات الإدارية والقضائية والعسكرية على الصعيدين المحلي والوطني وتقدم إلى الحكومة بانتظام تقارير عن تحليلها لحالة حقوق الإنسان. وهي تولي اهتماما خاصا لعملية إعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم، وتنسق عملها على نحو وثيق مع عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتؤدي زيارات منتظمة إلى أماكن الاحتجاز لمتابعة المركز القانوني للمحتجزين ومراقبة الظروف فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان الدولية. ويُضطلع بهذا العمل بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٣٦ - وعملت العملية الميدانية لحقوق الإنسان على المساعدة في إصلاح النظام القضائي على الصعيدين الوطني والمحلي، ولا سيما من خلال الاتصالات الوثيقة لأفرقتها الميدانية مع المسؤولين القضائيين المحليين. واستطاعت أن تعين في إيصال المساعدة المادية التي يتيحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الأخرى للاستجابة للاحتياجات المحلية. ونظمت حلقات تدريبية للمسؤولين المحليين، والجيش الوطني الرواندي، ورجال الدرك وشرطة الكميونات عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان أو شاركت في هذه الحلقات. ونظمت العملية أيضا عددا كبيرا من الحلقات الدراسية العامة عن حقوق الإنسان وأحداثا ترويجية أخرى في جميع أنحاء البلد. وتعمل العملية بالتعاون الوثيق مع عدد من المنظمات غير الحكومية الرواندية، وتشجع الوعي بحقوق الإنسان من خلال البرامج الإذاعية والعروض المسرحية والرسائل الإخبارية.

٣٧ - وأفادت حكومة رواندا بأنها لا تزال ترحب بوجود العملية الميدانية لحقوق الإنسان، وبأنها ترحب بالفعل بزيادة أعداد موظفيها الميدانيين، وحثت المجتمع الدولي على إتاحة التمويل اللازم.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٨ - يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أساسا في القطاعات الثلاثة التالية: إعادة توطين وإعادة إدماج اللاجئين؛ وإصلاح النظام القضائي وتأمين الناس؛ وبناء القدرات. وكانت الأنشطة التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي ممولة من موارده الخاصة وكذلك من الصندوق الاستئماني لرواندا التابع للبرنامج والتي أسهمت فيه ١٠ جهات مانحة منذ بداية عام ١٩٩٥ بما يزيد عن ٣٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. ويجري تنفيذ عدة مشاريع تابعة للبرنامج الإنمائي دعما لخطة عمل الحكومة المعجّلة من أجل عودة وإعادة توطين وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين سابقا. وتشمل المشاريع مجموعة متكاملة من الأنشطة من أجل إعادة توطين العائدين من المهاجرين القدامى والجدد، وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية، والمساعدة في إسكان العائدين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية من خلال تحضير المواقع وتطويرها. ومن المزمع بناء ٦٠٠ منزل في المناطق الريفية في إطار مشروع تابع للبرنامج الإنمائي مضطلع به بالتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي. ويقدم الدعم من البرنامج الإنمائي أيضا لتعزيز قدرة الحكومة والإدارة المحلية على تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم أنشطة إعادة التوطين على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣٩ - وكان البرنامج الإنمائي أيضا نشطا في تعزيز قدرة الدولة وتشجيع المصالحة الوطنية من خلال مبادرات من أجل بناء نظام قضائي محايد، وقوات عاملة من شرطة الكوميونات ورجال الدرك بغية دعم المحافظة على القانون والنظام. ونُشِر الخبراء القضائيون لتقديم الدعم لمفتشي الشرطة القضائية وتوفير الخدمات الاستشارية لكل من النواب العامين. وقام البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع وزارة العدل ولجنة الصليب الأحمر الدولية وعدة منظمات غير حكومية، بتخفيف الاكتظاظ في السجون من خلال توسيع مرافق الاحتجاز الموجودة وبناء مواقع جديدة، مما زاد قدرة استيعاب السجون بـ ٠٠٠ ٢٤ شخص.

٤٠ - وكان مشروع البرنامج الإنمائي لبناء القدرة الإدارية للدولة يرمي إلى التعزيز السريع لقدرة الإدارات الحكومية المعنية بالإدارة الاقتصادية والتنظيم الإداري. ويقدم المشروع الدعم التقني المباشر لخمس وزارات (مكتب رئيس الوزراء، ووزارات التخطيط والمالية والخدمة المدنية والداخلية والتنمية المحلية) ويوفر من خلال دوراته التدريبية التدريب للمسؤولين الحكوميين من جميع المستويات، مما يعزز قدرات الإدارة المحلية والمركزية ككل. ويوفر المشروع أيضا الدعم السوقي والمعدات لثماني إدارات حكومية. وفي مجال بناء القدرات أيضا، دعى البرنامج الإنمائي استعراض أنشطة المنظمات غير الحكومية في رواندا الذي أنجز بالاشتراك بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، بهدف تعزيز العلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

٤١ - وقدم البرنامج الإنمائي، بوصفه الشريك الرئيسي للحكومة في تنظيم مؤتمري المائدة المستديرة وعملية المتابعة، الدعم التقني من أجل إعداد الوثائق لمؤتمر حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقرر مؤتمر المائدة المستديرة أن تُنظَّم مشاورات مواضيعية وقطاعية على امتداد الاثني عشر شهرا اللاحقة في المجالات التالية: إصلاح الجهاز القضائي؛ ودعم القطاع الخاص؛ والتنمية الريفية والأمن الغذائي؛ وبناء القدرات الوطنية. وسيواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم التقني للحكومة بغية التحضير لهذه المشاورات فضلا عن رصد تنفيذ البرنامج المقدم الى مؤتمر المائدة المستديرة والقرارات التي اتخذها.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤٢ - استجابة لطلب من الحكومة، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شباط/فبراير ١٩٩٥، تقييما لأثر النزاع على البيئة، ولا سيما فيما يتعلق بتشرد السكان والضغوط المفروضة على قاعدة الموارد الطبيعية. وقدم البرنامج الإنمائي أيضا الدعم المالي، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، لتنظيم حلقة عمل معنية بالتدريب البيئي لمقرري السياسات بشأن منطقة البحيرات الكبرى وأفريقيا الوسطى، حضرها ٦٠ من رعايا رواندا و ١٠ من رعايا بوروندي. وحددت حلقة العمل المجالات الثلاثة التالية للتعاون في كلا البلدين: دراسة التنوع البيولوجي في كل من رواندا وبوروندي؛ وإدارة الأراضي الرطبة والمستنقعات الموجودة في كلا البلدين؛ وإنشاء إطار مؤسسي، أي لجنة دون إقليمية مكونة من خبراء من كل بلد لصياغة وتحديد البرامج وتقديم الدعم التقني من أجل إعدادها وتنفيذها.

٤٣ - ومن خلال فرقة عمل معنية بالاستمرار من الإغاثة الى التنمية، اضطُلِع بعدد من الأعمال في رواندا منذ عام ١٩٩٥، وأعد في أواخر عام ١٩٩٥ تقرير بشأن خطة عمل استراتيجية تركز على منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، ثم استكمل ذلك التقرير في بداية عام ١٩٩٦. وتهدف الخطة الاستراتيجية إلى جعل الجهود الجارية والمتوخاة التي تبذلها البلدان والوكالات الخارجية للمساعدة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة لمنطقة البحيرات الكبرى بأكملها محط تركيز على نطاق المنطقة.

٤٤ - وفي آب/اغسطس ١٩٩٥، قدم البرنامج الإنمائي المعدات والبرامج الحاسوبية لوزارة السياحة والبيئة بغية تمكينها من التغلب على تدمير الهياكل الأساسية الذي حدث بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٤.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٤٥ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تيسير عودة اللاجئين الروانديين وتهيئة الظروف المؤدية الى عودة واسعة النطاق. ويتلقى العائدون المساعدة من المفوضية فيما يتعلق باحتياجاتهم الى النقل والأغذية والمأوى واحتياجاتهم الصحية من الحدود الرواندية إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وهناك أربعة عشر مركز عبور في جميع أنحاء رواندا مجهزة لاستقبال قرابة ٠٠٠ ٤٣ لاجئ يوميا. وتدعم المفوضية أيضا عدة وزارات نشطة في برامج إعادة اللاجئين وإعادة توطينهم وترصد إعادة إدماج العائدين.

٤٦ - وحتى ٢٠ آب/اغسطس ١٩٩٦، يسرت المفوضية عودة ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٠ لاجئ من بوروندي، وهو ما يمثل أعلى مستوى للعودة المنظمة للاجئين الروانديين من أي بلد لجوء منذ الهجرة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤. وقدمت المفوضية أيضا المساعدة في رواندا للاجئين الروانديين المطرودين من بوروندي في تموز/يوليه ١٩٩٦ وعددهم ٠٠٠ ١٥ شخص.

٤٧ - وظل تقديم المساعدة للاجئين القدامى الذين فروا من رواندا في عام ١٩٥٩ والأعوام اللاحقة أولوية عالية بالنسبة إلى المفوضية منذ عام ١٩٩٦. وأسهمت المفوضية، بالتنسيق مع حكومة رواندا، بموارد مالية في برنامج الحكومة الرامي إلى إعادة توطين العائدين من اللاجئين القدامى في مواقع معينة رسميا. وتوزع المفوضية، من خلال شركائها من المنظمات غير الحكومة المنفذة، مواد المأوى وتوفر المساعدة السوقية والتقنية، مثل الحرفيين والمهندسين لبناء المأوى في مواقع إعادة التوطين التي عينتها الحكومة. وكُفل أيضا توفير المأوى للعائدين من اللاجئين الجدد في مجتمعاتهم المحلية الأصلية بأموال مقدمة من المفوضية. وفي عام ١٩٩٦، تعتزم المفوضية توزيع مواد للمأوى تكفي للمساعدة في إنجاز قرابة ٠٠٠ ٥٠ مسكن. كما يجري في محافظة موتارا في شمال شرق رواندا الاضطلاع بمشروع للتشجير وحماية البيئة فضلا عن التدريب على استخدام الأدوات المقطورة بالحيوانات في الإنتاج الزراعي.

٤٨ - وشملت أنشطة المفوضية في مجالي الإصلاح وإعادة الإدماج خلال الفترة التي يشملها التقرير الإصلاح على صعيد المجتمعات المحلية في مجالات المأوى والمياه والصحة والتعليم ومكاتب المحافظات والكوميونات والمحاكم وغيرها من المؤسسات القضائية. وكان مجال التركيز الرئيسي لبرنامج المياه والمرافق الصحية لعام ١٩٩٦ التابع للمفوضية هو تلبية احتياجات مواقع إعادة التوطين الجديدة التي خصصتها حكومة رواندا للعائدين من اللاجئين القدامى. وتم أيضا الإسهام بأموال في إصلاح شبكات إمدادات المياه في المجتمعات المحلية التي تستقبل أعدادا كبيرة من العائدين من اللاجئين الجدد.

٤٩ - وقدمت المفوضية، من خلال شركائها التنفيذيين، برامج خاصة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ للأفراد الضعاف الحال للغاية، مثل الأرامل والقصر غير المصحوبين. ونُظِّم التدريب المهني لفائدة المراهقين، فضلا عن مشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء. وتمول المفوضية الرعاية الطبية في جميع نقاط الدخول ومناطق العبور الرئيسية في رواندا. وتواصل المفوضية أيضا تمويل إصلاح وتشغيل المراكز الصحية في الكوميونات في المناطق التي ترتفع فيها معدلات العودة، وتعتزم بناء عدد من المرافق الصحية الجديدة في بعض مواقع إعادة التوطين.

٥٠ - واستجابة لما أوصت به اللجان الثلاثية من نشر معلومات دقيقة وحديثة عن رواندا، استهلت المفوضية حملة واسعة النطاق لأشرطة الفيديو في مخيمات اللاجئين في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير. وفي جهد لتشجيع العودة، تعرض أشرطة وثائقية عن الظروف في رواندا على ٠٠٠ ١٥ لاجئ في المتوسط يوميا لتزويدهم بمعلومات صحيحة عن عملية إعادة البناء الوطنية والحالة الأمنية في وطنهم. وفي ٢٠ آب/اغسطس ١٩٩٦، حضر زهاء ٠٠٠ ٦٠٠ شخص عروض فيديو إعلامية للعموم في مخيمات قرب غوما، زائير. ولاحظت المفوضية أن هذه العروض ساعدت في زيادة عدد العائدين إلى رواندا. وتبث المفوضية أيضا برامج إعلامية في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وشرق زائير.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٥١ - يشكل الأطفال، الذين طوقتهم أزمة رواندا، مجموعة ضعيفة بصورة خاصة، صدمت بالإبادة الجماعية منذ عامين. وتشير نتائج دراسية استقصائية وطنية عن الصدمات لدى الأطفال أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في آذار/مارس ١٩٩٦ إلى أن مستويات تعرض الأطفال للأحداث المسببة للصدمات عالية للغاية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، دربت اليونيسيف ما يزيد عن ٠٠٠ ٨ من الروانديين الذين يتصل عملهم بالأطفال على الطرائق الأساسية لتشخيص الصدمات وتخفيفها. وتمكن هؤلاء من الوصول إلى ٠٠٠ ٢٠٠ طفل. ورعت اليونيسيف مشروع تسريح الجنود الأطفال في رواندا الرامي إلى إعادة إدماج قرابة ٠٠٠ ٥ من الجنود الأطفال السابقين في المجتمع المدني. وتستمر برامج جمع شمل الأطفال غير المصحوبين. ومن بين الأطفال غير المصحوبين في رواندا المقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٤٥ طفل في عام ١٩٩٤، تم حتى الآن جمع شمل ٠٠٠ ١٦ طفل مع أفراد أسرهم. وتقدر اليونيسيف أن ٠٠٠ ٧٠ طفل آخرين يعيشون مع أسر متبنية فقيرة الحال. وتم تحديد زهاء ٠٠٠ ٢ طفل يعيشون في أسر يرأسها أطفال. وتعمل اليونيسيف على تقييم المشكلة بهدف استنباط استراتيجيات واضحة لمساعدة هذه الفئة الضعيفة من الأطفال.

٥٢ - وتشير دراسة استقصائية عن التغطية بالتحصين أجرتها وزارة الصحة واليونيسيف في آذار/مارس ١٩٩٦ إلى أنه تم تقريبا بلوغ مستويات التحصين التي كانت سائدة في فترة ما قبل الحرب بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة المحصنين ضد ستة من الأمراض الرئيسية التي يمكن تفاديها باللقاح (شلل الأطفال، والحصبة، والسل، والسعال الديكي، والتيتانوس، والدفتريا). وهو إنجاز رئيسي بالنسبة إلى بلد لم

يخرج من الحرب إلا مؤخرا. وخلصت دراسة استقصائية أخرى أجرتها وزارة الصحة بمساعدة اليونيسيف إلى أن ٩٠ في المائة من المراكز الصحية جاهزة للعمل وتقدم الرعاية الصحية الأساسية. وشرعت اليونيسيف والبرنامج الوطني لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في رواندا في العمل من أجل وضع برنامج ملموس للتوعية في المدارس بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في عام ١٩٩٦.

٥٣ - وما فتئت اليونيسيف تعمل، في عام ١٩٩٦، على وضع برنامج "للتعليم من أجل السلام" للمدارس الابتدائية. وهذا البرنامج في مرحلته التجريبية، وإذا نجح سيوسع نطاقه ليشمل جميع مستويات نظام التعليم النظامي والتعليم غير النظامي. وساعدت اليونيسيف، كجزء من برنامجها المتعلق بالمياه والإصحاح البيئي، حكومة رواندا على صياغة مبادئ توجيهية وطنية لذلك القطاع. وبمقتضى هذه المبادئ التوجيهية سيتم وضع برنامج قائم على أساس المجتمعات المحلية للقطاع، يجعل هذه المجتمعات مسؤولة عن تنفيذ وإدارة مخططات خاصة بها في مجالي المياه والمرافق الصحية.

متطوعو الأمم المتحدة

٥٤ - في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٦، كان مجموع عدد متطوعي الأمم المتحدة العاملين في رواندا ١٠٠ متطوع. ومن هذا المجموع، عـُين ٤٨ متطوعا في العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا. ويعمل المتطوعون الباقون مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة في مجالات إعادة اللاجئين وإعادة توطينهم، وتنمية المجتمعات المحلية، والعدالة، والصحة.

برنامج الأغذية العالمي

٥٥ - تم خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ تقديم ما يزيد عن ثلثي المساعدة الممنوحة من برنامج الأغذية العالمي إلى رواندا (٠٨٠ ٢٤ طنا) من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل والأنشطة المولدة للدخل. ويعتقد أن هذه هي أنسب طريقة للاستجابة لاحتياجات أغلبية سكان رواندا الذين لا يزالون يعتمدون على المعونة الغذائية الخارجية في وقت انتهت فيه حالة الطوارئ الأولية وأصبحت للتعمير أولوية مطلقة. وإلى جانب الوفاء بالولاية الأساسية للبرنامج بتوفير الأغذية لزهاء ٠٠٠ ٩٤١ من المعوزين، كان لمشاريع الغذاء مقابل العمل هذه أثر ملحوظ على تأهيل مختلف فئات المجتمع الرواندي، بتقديم الدعم لما يزيد عن ٩ ملايين شخص/يوم عمل على صعيد المجتمع المحلي. وتمثل النساء، اللواتي ما فتئن يشاركن في نصف هذه المشاريع، ثلث القوة العاملة الإجمالية المشتركة في الأنشطة القائمة على صعيد المجتمع المحلي.

٥٦ - ويواصل البرنامج أيضا رعاية جميع الذين لا يزالون عرضة للتأثر بحالات نقص الأغذية ولكنهم غير قادرين على المشاركة في أنشطة التأهيل، وذلك عموما من خلال تقديم المساعدة إلى مراكز عبور العائدين ومخيمات اللاجئين (٠٠٠ ٦٩ مستفيد في عام ١٩٩٦)، وعمليات توزيع الأغذية التي تستهدف السكان

المهددين (٠٠٠ ١٠١ مستفيد)، وبرنامج حماية البذور (٠٠٠ ٣٦ مستفيد)، والإطعام المنتظم في المؤسسات لـ ٠٠٠ ٢٢ من القصر غير المصحوبين والنساء والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والمرضى في المستشفيات.

٥٧ - وتمت زيادة تنشيط برنامج القوت المغذي، وهو مشروع إنمائي لفترة ما قبل الحرب، وكمسعى مشترك بين برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والبنك الدولي، ووزارة الصحة يواصل هذا البرنامج تقديم الدعم إلى ٦٢ من مؤسسات توفير الغذاء ترعى ٨٠٠ ١٥ من الروانديين الأضعف حالا.

٥٨ - ويعتزم البرنامج الإبقاء على المستوى الحالي للمساعدة على امتداد عام ١٩٩٦، ولكن عمليات التوزيع الفعلية ستكون متوقفة على حالة الأمن الغذائي السائدة في البلد، ومستوى العودة، وحالات قدوم طالبي اللجوء في المستقبل، وكذلك على استجابة الجهات المانحة للاحتياجات في رواندا.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٥٩ - أنشأت الفاو برنامجا للتعاون التقني بغية الإشراف على إصلاح القطاع الزراعي وتقديم الدعم التقني له. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أجرت الفاو، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، عدة تقييمات لحالة إمدادات المحاصيل والأغذية في رواندا، فضلا عن الاحتياجات الطارئة واحتياجات الإصلاح. ونُفذ برنامج الطوارئ التابع للفاو بسرعة وفي الآجال المحددة. وكانت عمليات توزيع المدخلات الزراعية مطابقة للتوقعات وحقق برنامج لمضاعفة البذور، يموله البنك الدولي، أهدافه بتكلفة منخفضة جدا، وذلك بالتعاون الفعلي من المنظمات غير الحكومية.

٦٠ - وتركزت أنشطة الفاو في مجالات توزيع المدخلات الزراعية، وجمع البيانات الزراعية، ورصد حالة الأمن الغذائي، وتحديد الفئات الضعيفة في المناطق الريفية، وتحسين صحة الحيوان. واستهدف توزيع المدخلات الزراعية المجموعات الضعيفة. وما برحت الفاو ترصد أسعار المنتجات الزراعية في أسواق البلد الثلاثين، وتشير البيانات الى أن أسعار المنتجات الزراعية ما فتئت تعود الى مستوياتها الطبيعية. وهناك دراسة أجريت في أيار/مايو ١٩٩٦، صنفت ١٢ في المائة من سكان الأرياف على أنهم ضعاف الحال، بالمقارنة مع ١٥ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. واستمرت برامج تحصين الحيوانات في الإقليم الشرقي.

٦١ - وتعمل الفاو في أنشطتها، المضطلع بها بالتعاون مع وزارة الزراعة، على التحول من مرحلة الطوارئ الى برامج التنمية الريفية الأطول أجلا، مثل صياغة استراتيجية طويلة الأجل للزراعة والتنمية الريفية، وإنشاء نظام وطني للأمن الغذائي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٦٢ - خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦، قدمت اليونسكو، من خلال برنامجها المسمى برنامج التعليم لأغراض حالات الطوارئ وإعادة التعمير وبالتعاون مع حكومة رواندا، الدعم التقني والسوقي الى الحلقات الدراسية المعنية بالتعليم، والسلام، والثقافة، والتثقيف الصحي، بما في ذلك مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب/الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وفي مجال بناء القدرات التعليمية، وزعت اليونسكو ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠ من كتب الحساب وجمعت واستكملت البيانات الإحصائية المتعلقة بالمدارس واللازمة لإعادة بناء النظام المدرسي. وطبعت اليونسكو ٠٠٠ ٦ كتاب تعليمي للتعليم النظامي وغير النظامي وهي تقوم بإنتاج مواد لما بعد محو الأمية تستهدف الشباب الأميين، ولا سيما العاطلين عن العمل وأطفال الشوارع. ويجري الاضطلاع أيضا بأنشطة من أجل تعليم الأطفال السجناء، بالتعاون مع اليونيسيف. وأجريت دراسة استقصائية للاحتياجات المدرسية في مناطق إعادة التوطين تحسبا لموجة من العائدين. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، وُقع اتفاق مع الحكومة من أجل إنشاء مكتب اليونسكو في رواندا لتنسيق برامج اليونسكو.

٦٣ - وقدم مشروع وسائط الإعلام التابع لليونسكو المساعدة التقنية للجامعة الوطنية في رواندا في دروس لنيل الشهادات لفائدة الصحفيين، وأنشأ ناديا للصحافة في كيغالي لتيسير الاتصالات بين الصحفيين وتعزيز تمكنهم من المهنة. ونُظمت أيضا عدة حلقات دراسية للصحفيين.

منظمة الصحة العالمية

٦٤ - ركزت أنشطة منظمة الصحة العالمية على مساعدة وزارة الصحة في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. وساعدت المنظمة وزارة الصحة على تنفيذ سياسة صحية تستند الى تقديم الدعم الى النظام الصحي في المقاطعات. وتمت زيادة تعزيز وتوطيد نظام المراقبة الوبائية الذي أُنشئ في عام ١٩٩٥ ووضعت مبادئ توجيهية للتصدي للأوبئة. وتم تعزيز مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والوقاية منها. وفي مجال الصحة البيئية، قدمت منظمة الصحة العالمية المساعدة والمعدات التقنية للتحكم في تلوث المياه.

٦٥ - وبغية تلافي نقص الموظفين الصحيين وتحسين المهارات، ساعدت المنظمة في تدريب ٥٠٠ من المساعدين الصحيين، و ١٨ من الأطباء وموظفي الدعم الطبي في مراكز نقل الدم ومصارف الدم بصيدلية المستشفى المركزي في كيغالي. وزودت الصيدلية بالأدوية، واللقاحات والمعدات.

صندوق النقد الدولي

٦٦ - منذ تموز/يوليه ١٩٩٤، كانت المساعدة المقدمة من الصندوق الى رواندا تتمثل في المشورة المتعلقة بالسياسة العامة، والمساعدة التقنية في تعزيز القدرة على إدارة الاقتصاد الكلي، والدعم المالي في سياق مرفق التمويل التعويضي والطارئ. ونتيجة لهذه الجهود، تم تعزيز المصرف الوطني لرواندا، ووزارتي المالية والتخطيط، وجمع البيانات الإحصائية، ونُفّذت سياسات متكاملة للاقتصاد الكلي في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، يرصدها صندوق النقد الدولي. ومن شأن تحقيق مزيد من التقدم على هذه الصعد وفيما يتعلق بتشجيع نظام اجتماعي مستقر أن يتيح أساسا للتفاوض بشأن برنامج يمكن تمويله في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز.

البنك الدولي

٦٧ - ترمي أنشطة البنك الدولي في رواندا الى إنشاء وتعزيز الإطار اللازم للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتيسير الإصلاح والتعمير. وتشمل حافظة البنك الدولي الحالية في رواندا ١١ من المشاريع الجارية تغطي مجالات أساسية مثل التعليم، والصحة والسكان، والمرافق الصحية، وبناء القدرات، والمجموعات الضعيفة، والهياكل الأساسية الانتاجية، والتنمية الريفية والزراعة، وتنمية القطاع الخاص.

٦٨ - وفي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٥ الى حزيران/يونيه ١٩٩٦ دُفع مبلغ يناهز ٥٨ مليونا من دولارات الولايات المتحدة منه ٤٣,٦٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة من خلال ائتمان الانتعاش من حالة الطوارئ. وهناك مبلغ يناهز ١٥٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة متاح ليُدفع في إطار المشاريع الجارية بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي القطاع الاجتماعي، شُرع في أنشطة لإصلاح وإعادة بناء المدارس، والمراكز الصحية، وشبكة إمدادات المياه من خلال مشاريع التعليم والصحة. وما فتئ البنك الدولي يشترك في تمويل أنشطة توليد الدخل التي شرعت فيها النساء، وفي توزيع الأغذية بكمية تناهز ٢,٣ طن على مراكز التغذية ومراكز الأطفال غير المصحوبين. وفيما يتصل بالهياكل الأساسية الانتاجية، ستستأنف عما قريب أعمال إعادة بناء الطريق الرابط بين جيتاراما وكيبوي الممولة من البنك الدولي والمعونة الثنائية السويسرية، ويتوقع أن تنتهي بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧. وشرع في محافظة جيتاراما في بناء وإصلاح زهاء ١٤٠ شبكة من شبكات إمدادات المياه بتكلفة قدرها مليونين من دولارات الولايات المتحدة ويتوقع الانتهاء منها بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، تم الانتهاء من الأنشطة التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة من خلال المنحة الخاصة للمساعدة في حالات الطوارئ وقدرها ٢٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة دفعت بالكامل.

٦٩ - وبناء على ما تم الالتزام به في مؤتمر المائدة المستديرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، ستجري بعثة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مناقشات مع الحكومة بشأن إطار وتنمية الاقتصاد الكلي ووضع ورقة إطارية متعلقة بالسياسة العامة كخطوة أولية صوب التحضير للدعم المالي للميزانية بالنسبة لعام ١٩٩٧.

جيم - المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى

المنظمة الدولية للهجرة

٧٠ - ما برحت المنظمة الدولية للهجرة منذ عام ١٩٩٤ تقدم المساعدة في مجال النقل للعائدين والمشردين، والرعايا الروانديين ورعايا البلدان الثالثة. وقدمت المنظمة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالتنسيق الوثيق مع حكومة رواندا، المساعدة في نقل ما يزيد عن ٠٠٠ ١١٥ من اللاجئين الروانديين العائدين إلى الوطن إلى المجتمعات المحلية الأصلية. وقدمت المنظمة أيضا، بالتنسيق مع المفوضية، المساعدة في مجال نقل اللاجئين الزائيريين الفارين من العنف الإثني في شمال كيفو عند وصولهم إلى رواندا.

٧١ - وشرعت المنظمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في تنفيذ البرنامج المتعلق بعودة وإعادة إدماج الرعايا الروانديين المؤهلين. وسيساعد برنامج بناء القدرات هذا على عودة ٣٣٠ من الروانديين ذوي المؤهلات العالية الذين سيُعينون في وظائف أساسية بالقطاعات ذات الأولوية. وورد ١٢٥ طلبا من مرشحين مهتمين في ١٦ بلدا. وتمت مطابقة ٨٨ من هذه الطلبات مع وظائف في القطاعين العام والخاص. أما بقية الطلبات فهي حاليا قيد النظر من جانب أصحاب عمل محتملين. ومن بين العائدين الأوائل أطباء، وقضاة، ومتخصصون في الاقتصاد، وأساتذة جامعيون.

٧٢ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، طلبت حكومة رواندا إلى البنك الدولي أن يضطلع بدور رائد في تحضير عملية التسريح. وصممت المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع وزارة الدفاع، إطارا عاما للتسريح، ستدرج عناصره ضمن برنامج المرحلة الأولى من تسريح مجموعة ضعيفة تتألف من ٠٠٠ ١٠ من الجنود الأطفال والجنود المعوقين وغيرهم. واشتركت المنظمة في بعثة البنك الدولي التي أوفدت إلى رواندا في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بغية مساعدة الحكومة على وضع التفاصيل التقنية التي ستحدد الاختصاصات من أجل إعداد الدراسات لمرحلة ثانية من التسريح.

٧٣ - وتقدم المنظمة أيضا المساعدة في مجال النقل إلى وزارة العدل لمدة زمنية محدودة بغية نقل المحتجزين إلى سجون مركزية أقل اكتظاظا أو أماكن احتجاز جديدة. ويضطلع بهذه الأنشطة بالتنسيق الكامل مع عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

لجنة الصليب الأحمر الدولية

٧٤ - اضطلعت اللجنة، منذ إنشاء بعثتها الدائمة في رواندا في عام ١٩٩٠، بأنشطتها التقليدية الرامية إلى حماية ومساعدة ضحايا الحرب والإبادة الجماعية. ووفرت اللجنة المواد الغذائية وغير الغذائية للمجموعات الضعيفة مثل اليتامى وأطفال المدارس والمشردين. وما زالت عملية لجنة الصليب الأحمر في

رواندا، التي يشترك فيها ١٣٠ موظفا دوليا وما يزيد عن ٠٠٠ ١ موظف وطني، من أكبر عمليات اللجنة على الصعيد العالمي.

٧٥ - وواصلت اللجنة، إلى جانب جمعيات الصليب الأحمر في استراليا والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وسويسرا، إصلاح شبكات إمدادات المياه الريفية والمرافق الطبية المتضررة في البلد. ويستفيد من هذه الأنشطة مليون شخص.

٧٦ - وواصلت اللجنة زيارة وتسجيل جميع المحتجزين فيما يتصل بالنزاع والإبادة الجماعية الذين يحتفظ بهم فيما يزيد عن ٢٥٠ من أماكن الاحتجاز. وبالنظر إلى الزيادة الهائلة في عدد المحتجزين منذ تموز/يوليه ١٩٩٥ وإلى أن الحالة في أماكن الاحتجاز لا تزال متقلقلة للغاية، كان من الضروري الاستمرار في مساعدة السجون بتزويدها بالمواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية وبالأدوية والماء. وقد استمر العمل المتعلق بالهياكل الأساسية لمراكز الاحتجاز الجديدة، التي تم تحديدها خلال عام ١٩٩٥، بالرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها السلطات الرواندية. ولا يزال يتعين على لجنة الصليب الأحمر الدولية توفير نسبة تصل إلى ٥٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية والطبية للسجون.

٧٧ - ووزع ما يزيد عن مليونين من رسائل الصليب الأحمر على المدنيين والمحتجزين من خلال شبكة لجنة الصليب الأحمر الدولية، بغية إعادة الروابط بين أفراد الأسر المشتتين والمحافظة عليها. وأفضت برامج البحث عن أفراد الأسر، المضطلع بها بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبعض المنظمات غير الحكومية إلى جمع شمل ما يزيد عن ٠٠٠ ١٦ طفل مع أسرهم بين تموز/يوليه ١٩٩٥ وتموز/يوليه ١٩٩٦، وهكذا يكون مجموع الأطفال الذين جمع شملهم مع أسرهم منذ تموز/يوليه ١٩٩٤، هو ٠٠٠ ٢٢ طفل. ومع ذلك لا يزال عشرات الآلاف من الأطفال يبحثون عن أهاليهم.

دال - المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية

٧٨ - توجد زهاء ٩٠ منظمة غير حكومية تعمل في رواندا. وقد أخذت عمليات هذه المنظمات تدخل الآن مرحلة يزداد التركيز فيها على الأنشطة الإنمائية مع التركيز على زيادة التعاون والتآزر مع الهياكل الحكومية. وتوجد لجنة منتخبة للمنظمات الدولية غير الحكومية هدفها زيادة التنسيق مع جميع الشركاء، بما في ذلك الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية المحلية. وأتاحت دراسة اشتركت فيها الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة لأنشطة المنظمات غير الحكومية إطارا لتقديم توصيات بشأن كيفية تحسين أداء جميع الشركاء العاملين في رواندا. وكانت المنظمات غير الحكومية نشطة أيضا في الحوار مع الحكومة والجهات المانحة من خلال أنشطة من قبيل المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة ومساعدة الوزارات في صياغة السياسات القطاعية. غير أن التحول الحاسم الى المساعدة الإنمائية والتخطيط الطويل الأجل قد عرقله استمرار بعض الجهات المانحة في توفير التمويل على أساس قصير الأجل.

٧٩ - وكانت المنظمات غير الحكومية نشطة في جميع القطاعات، وعملت مع المجتمعات المحلية من أجل التعمير، بما في ذلك التعمير في مجال المأوى، والإصلاح في مجالات الصحة والمياه والتعليم. ويستمر التركيز على مساعدة المجموعات الضعيفة والاستجابة للاحتياجات المحددة مثل العمل المتعلق بالصدمات النفسية، والإسهام في إصلاحات النظام القضائي، وبناء القدرات. وشمل التحول صوب المرحلة الإنمائية مشاريع تساعد السكان على تحقيق موارد رزق مستدامة، مثل توليد الدخل والحراجة الزراعية. ولا تزال المنظمات غير الحكومية تسهم مع الشركاء في التحضير لعودة اللاجئين الى رواندا. وهي تساعد أيضا اللاجئين القادمين من زائير وبوروندي الذي يطلبون حاليا اللجوء في رواندا.

رابعا - ملاحظات ختامية

٨٠ - إن الحالة في رواندا مستمرة في التحسن، وهناك تحول تدريجي من مرحلة الإغاثة الطارئة الى الإصلاح والتعمير والتنمية. ومع ذلك، فإن استمرار عدم الاستقرار في المنطقة ووجود قرابة ١,٦ مليون من اللاجئين الروانديين خارج البلد (بالرغم من إعادة جميع اللاجئين في بوروندي تقريبا) وضع لا يزال يتسبب في عدم اليقين ويعكر الجهود الرامية الى الإصلاح والتنمية المستدامة الطويلة الأجل. ورواندا، حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي ٨٠ من دولارات الولايات المتحدة، هي أحد أفقر بلدان العالم. وتشكل مهمة بناء بلد حطمته الإبادة الجماعية تحديا صعبا بالفعل.

٨١ - وفي مؤتمر المائدة المستديرة بشأن رواندا المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدمت حكومة رواندا إطارها الإنمائي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ الذي يرمي الى دفع رواندا صوب التنمية المستدامة. وهو يركز على إصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية وإعادة تنشيط الإنتاج الزراعي والصناعي. ويتمحور الإطار الإنمائي حول مجموعة الأهداف التالية: تعزيز الأمن الوطني؛ وإصلاح النظام القضائي؛ وإعادة حقوق الملكية الى أصحابها؛ وإعادة اللاجئين الى الوطن؛ وترسيخ العملية الديمقراطية؛ وبناء القدرات؛ والمصالحة الوطنية. ومن الضروري أن تحصل حكومة رواندا على دعم مطرد من المجتمع الدولي لكي تستطيع معالجة الشواغل الإنسانية العاجلة والاضطلاع ببرامج التنمية المستدامة الأطول أجلا.

٨٢ - ومن الشواغل الرئيسية انعدام الأمن الذي تشهده المحافظات الغربية في رواندا المتاخمة لزائير وبوروندي. وفي هذا الصدد، يشكل وجود مخيمات للاجئين قرب الحدود عاملا رئيسيا لعدم الاستقرار، فهي تتيح قاعدة للمتسللين والقوات المعارضة للحكومة. فقد واصلت قوات حكومة رواندا السابقة والميليشيا المسلحة التابعة لها حملة التخريب التي تقوم بها. وفي الأشهر الأخيرة، زادت الاعتداءات على المسؤولين المحليين والناجين من الإبادة الجماعية بشكل ملحوظ. وردا عن ذلك، أجرى الجيش الوطني لرواندا عمليات تفتيش عسكرية لمقاومة هذه الاعتداءات. وتسببت هذه العمليات في إصابات بين المدنيين. ومن الضروري في هذا السياق، أن تعيد حكومة رواندا تأكيد التزامها في مجال حقوق الإنسان وأن تكفل حماية السكان المدنيين المتأثرين بالنزاع.

٨٣ - وقد تسبب الوضع المثير للقلق السائد في بوروندي والتوترات في البلدان المجاورة لرواندا في تقلب الوضع في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. ومن الضروري إجراء رصد فعال للاحتياجات الإنسانية وإنشاء قدرة احتياطية للاستجابة في حالات الطوارئ تحسبا لأي أزمة جديدة قد تندلع.

٨٤ - وتسببت الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤ وما تلاها من تدمير في تقويض النظام القانوني، وهي تشكل مجموعة من المشاكل العويصة. وتتمثل المهام التي تواجه حكومة رواندا في وضع حد للإفلات من العقاب؛ وتقديم تعويضات لضحايا الإبادة الجماعية؛ وكفالة المحاكمات المنصفة؛ وتوفير ظروف إنسانية للمحتجزين؛ والتدريب والتجهيز الفعلي لهيئة كاملة من القضاة، والمدعين العامين، والمحققين الجنائيين، وحراس السجون والموظفين الإداريين. ويكتسي إنشاء نظام قضائي مستقل وفعال في رواندا أهمية حاسمة بالنسبة الى إعادة بناء البلد وإعادة الثقة وتهيئة الظروف المساعدة على إعادة اللاجئين الى الوطن. والتشريع الذي أصدرته الجمعية الوطنية في آب/اغسطس ١٩٩٦ الذي يمكن من تنظيم محاكمات الإبادة الجماعية هو خطوة الى الأمام لها أهميتها بالنسبة الى النظام القضائي في رواندا.

٨٥ - وطيلة الجزء الأكبر من السنة، توقفت العودة الطوعية من مخيمات اللاجئين في زائير وتنزانيا توقفا فعليا. ومن المؤمل أن تكون العودة الواسعة النطاق لجميع اللاجئين الروانديين في بوروندي تقريبا في آب/اغسطس ١٩٩٦ وأن تكون إعادة إدماجهم بنجاح في مجتمعاتهم المحلية الأصلية علامة إيجابية بالنسبة الى اللاجئين في تنزانيا وزائير. والعودة الى الوطن أساسية، ليس بالنسبة الى رواندا فحسب، وإنما أيضا بالنسبة الى بلدان اللجوء التي تنظر بفارغ الصبر مغادرة اللاجئين لإقليمها. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، اتفق رئيسا وزراء رواندا وزائير على إغلاق جميع مخيمات اللاجئين في زائير قبل الانتخابات الرئاسية في زائير، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وفي مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٦، أيد المشاركون الإعادة السريعة للاجئين الروانديين وسلموا أيضا بضرورة النظر على وجه الاستعجال وبشكل جدي في اقتراحات جديدة لتيسير إعادتهم إلى الوطن. ويظل وجود قرابة ١,٦ مليون لاجئ خارج البلد مسألة حرجة، وتشكل إعادة تنشيط عملية الإعادة إلى الوطن عنصرا حيويا بالنسبة إلى عمليات الإصلاح والتعمير في رواندا.

٨٦ - وبغية الاضطلاع بتلك المهام، تحتاج حكومة رواندا إلى مساعدة المجتمع الدولي المعززة في بناء القدرات. وقد اتخذت بالفعل خطوات هامة بغية تنظيم الهياكل الأساسية للإدارة العامة والنظام القانوني وتدعو الحاجة في الوقت الحاضر إلى وضع هذه الخطوات موضع التنفيذ. وصمم المجتمع الدولي بالتعاون مع الحكومة مشاريع تغطي مجالات الإصلاح الرئيسية، ولكن من الضروري تعزيز عملية التنفيذ وزيادة تطويرها لكفالة التقدم المستمر صوب التنمية.

المرفق

المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى

قبرص

ساهمت قبرص بمبلغ ٠٠٠ ١ من دولارات الولايات المتحدة في برنامج المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، وبمبلغ ٠٠٠ ١ من دولارات الولايات المتحدة في ميزانية نداء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٦ من أجل عملية الطوارئ في رواندا وبوروندي.

الدانمرك

أسهمت الدانمرك في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ بمبلغ ٠٦٠ ٣٧٧ ١٦٤ كرونة دانمركية موزعة كما يلي.

المنظمة	المبلغ (بالكرونة الدانمركية)
١٩٩٥	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٠٠٠ ٠٠٠ ٢٨
المنظمة الدولية للهجرة	٠٠٠ ٥٠٠
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٠٠٠ ٠٠٠ ٩
برنامج الأغذية العالمي	٠٠٠ ٠٠٠ ١٥
إدارة الشؤون الإنسانية	٠٠٠ ٥٠٠ ١
المحكمة الدولية لرواندا	٠٠٠ ٢٥٠
الصليب الأحمر الدانمركي	٠٠٠ ٠٠٠ ١٤
الوكالة السبتية للإغاثة والتنمية	٦٣٠ ٨٥٩ ١
اتحاد إنقاذ الطفولة	٠٠٠ ٠٠٠ ٣
الهيئة الكنسية الدانمركية للمعونة	٠٠٠ ٠٤٥ ١٢
المجموع	٧٠٦ ٧٠٥ ٩٤
١٩٩٦	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٠٠٠ ٠٠٠ ٣٧
مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	٣٥٠ ٥٧١

المنظمة	المبلغ (بالكرونة الدانمركية)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٧ ٠٠٠ ٠٠٠
الوكالة السبتية للإغاثة والتنمية	١ ٠٠٠ ٠٠٠
الهيئة الكنسية الدانمركية للمعونة	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الصليب الأحمر الدانمركي	١١ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع	٦٩ ٥٧١ ٣٥٠

وبالإضافة إلى ذلك أسهمت الدانمرك في عام ١٩٩٥ بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ٥ كرونة دانمركية لدعم الإصلاح والتعمير في رواندا.

فنلندا

بلغت المساعدة الإنسانية المقدمة من فنلندا لرواندا (لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ في حزيران/يونيه ١٩٩٦) ما مجموعه ٠٠٠ ٨٨٥ ١٨ مارك فنلندي. موزعة كما يلي:

المنظمة	المبلغ (بالمارك الفنلندي)
١٩٩٥	
برنامج الأغذية العالمي	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣ ٥٠٠ ٠٠٠
المنظمة الفنلندية للبعثات الأجنبية الحرة	٢١٥ ٠٠٠
الصليب الأحمر الفنلندي/لجنة الصليب الأحمر الدولية	٨٥٠ ٠٠٠
الصليب الأحمر الدولي/الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	١ ٠٠٠ ٠٠٠
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	١ ١٢٠ ٠٠٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع	١١ ٦٨٥ ٠٠٠
١٩٩٦	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١ ٢٥٠ ٠٠٠

المنظمة	المبلغ (بالمارك الفنلندي)
برنامج الأغذية العالمي	١ ٢٥٠ ٠٠٠
الهيئة الكنسية الدانمركية للمعونة	١ ٠٠٠ ٠٠٠
المنظمة الفنلندية للبعثات الأجنبية الحرة	٣٥٠ ٠٠٠
الصليب الأحمر الفنلندي/لجنة الصليب الأحمر الدولية	٢ ١٠٠ ٠٠٠
الصليب الأحمر الفنلندي/الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	٨٠٠ ٠٠٠
مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	٤٥٠ ٠٠٠
المجموع	٧ ٢٠٠ ٠٠٠

ألمانيا

في ١٩٩٥/١٩٩٦ كان مجموع المساعدة الإنسانية المقدمة من ألمانيا ٨٥١ ١٩٠ ٦٨ ماركا ألمانيا.

المنظمة	المبلغ (بالمارك الألماني)
١٩٩٥	
المعونة الإنسانية	٧ ٣٢٤ ٠١٠
المعونة الغذائية	٢٨ ٤٨٨ ٩٧٢
الأنشطة الأخرى (إمدادات المياه، والتعليم، والتعمير، والمراقبون العسكريون، وقوة الشرطة)	١١٥ ٩٩٦ ٢٠٠
المجموع	٥١ ٨٠٩ ١٨٢
١٩٩٦	
المعونة الإنسانية	٢ ٥٣٨ ٤٣٩
المعونة الغذائية	١٣ ٥١٣ ٣٢٠
الأنشطة الأخرى (حقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام - الدروس المستفادة)	٣٣٠ ٠٠٠
المجموع	١٦ ٣٨١ ٦٦٩

النرويج

أسهمت النرويج في ١٩٩٦/١٩٩٥ بمبلغ ٦٦٦ ٧٨٨ ٤٧ كرونة نرويجية موزعة كما يلي.

المنظمة	المبلغ (بالكرونة النرويجية)
١٩٩٥	
مساهمات متنوعة، زيارة وزير التعمير	٢٦٣ ١٤
"كير" النرويج	٣٠٠ ٨١٧ ١
كاريتاس، النرويج	٠٠٠ ٩٤٥
مركز كارتر	١٧٦ ٣٢٣
مجلس اللاجئين النرويجي	٥٨٧ ٣٩٥
الهلال الأحمر النرويجي	٠٠٠ ٣٦٠ ٩
الاتحاد النرويجي لإنقاذ الطفولة	٠٠٠ ٠٠٠ ١
مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	٠٠٠ ٩٥٠ ٢
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٥٠٠ ٧٨١
المجموع	٨٢٦ ٥٨٦ ٣٧
١٩٩٦	
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٠٠٠ ٧٥٠ ٩
محكمة الأمم المتحدة الدولية لرواندا	٨٤٠ ٤٥١
المجموع	٨٤٠ ٢٠١ ١٠

إسبانيا

قدمت إسبانيا ما يزيد عن ٠٣٥ ٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة إنسانية إلى رواندا خلال عام ١٩٩٥ و ١,٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩١. ودفعت هذه المساعدة كما يلي:

- قدمت مساهمة للمنظمة غير الحكومية فيتيرمون (Vetermón) لكي تنفذ، بالتعاون مع اليونيسيف، برنامجا للأغذية التكميلية للأطفال غير المصحوبين في مخيمات اللاجئين الروانديين في غوما بمبلغ قدره ٢٧٦ ٤٢ دولارا.

- مساهمة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ دولار قدمت الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف التعاون في إطار برنامج إعادة اللاجئين الموجودين في البلدان المجاورة.

- تمويل نشر ٨ من مراقبي حقوق الإنسان في إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة بتكلفة قدرها ٠٠٠ ١٥٠ دولار.

- مساهمة مقدمة الى المحكمة الدولية لرواندا بمبلغ قدره ٠٠٠ ١٥٠ دولار.

- مساهمة مقدمة الى الصندوق الاستئماني لرواندا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لإصلاح النظام القضائي في رواندا.

- مساهمة مقدمة في إطار نداء لجنة الصليب الأحمر الدولية بمبلغ قدره ٥٧٤ ٦٥ دولارا.

- نقل شحنات من المعونة الإنسانية وموظفين عاملين في مجال المساعدة الإنسانية عن طريق منظمات غير حكومية إسبانية بمبلغ قدره ٣٠ مليون بيزيتا.

- مساهمة مقدمة من اللجنة الإسبانية لليونيسيف الى برنامج اليونيسيف في المنطقة بمبلغ قدره ٦٤٥ ٩٨٤ ٢ دولار.

- مساهمة مقدمة الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من المنظمة غير الحكومية "España con ACNUR"، قيمتها ١٢٨ ٢٥ دولارا (٣٠٦ ملايين من البيزيتات) بهدف التعاون في إطار برنامج إعادة اللاجئين من البلدان المجاورة لرواندا.

١٩٩٦

- مساهمة مقدمة الى برنامج الأغذية العالمي بغية تقديم المساعدة الغذائية لمنطقة البحيرات الكبرى (نداء عام ١٩٩٦) بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار.

- تمويل نشر ٨ من مراقبي حقوق الإنسان في إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذين بدأوا أعمال رصد ومراقبة حقوق الإنسان في رواندا في عام ١٩٩٤، بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار.

المساعدات الأخرى

- مساهمة مقدمة الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من المنظمة غير الحكومية "España con ACNUR"، قيمتها ٤٠٤ ٩٨٨ دولارا، بهدف التعاون في إطار برنامج إعادة اللاجئين من البلدان المجاورة لرواندا.

- مساهمة مقدمة من اللجنة الإسبانية لليونيسيف الى برنامج اليونيسيف في المنطقة بمبلغ قدره ٣ ٨٥٣ دولارا.

سويسرا

تتمثل مساهمة سويسرا في تخفيف حدة الأزمة في رواندا بين نيسان/أبريل ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ١٩٩٦ فيما يلي:

القطاع	المساهمة (بالفرنك السويسري)
إعادة إقرار السلام	٦٦٧ ٠٠٠
قطاع الحراجة	٧٢٥ ٠٠٠
القطاع المصرفي	١ ٣٠٠ ٠٠٠
قطاع العدالة وحقوق الإنسان	٥ ١١٧ ٠٠٠
القطاع المالي	١ ٢٠٠ ٠٠٠
برنامج تقديم المساعدة الإنسانية لرواندا	١١ ٠١٠ ٠٠٠
المساعدة الإنسانية، البرنامج الإقليمي	٣٠ ٥٨٧ ٠٠٠
وسائط الإعلام	٢ ٠١٢ ٠٠٠
المجموع	٥٢ ٦١٨ ٠٠٠

- - - - -